**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف - المسيلة**

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.**

**قسم علوم الاقتصادية**

**رقم:** .....

ميدان: علوم اقتصادية

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

**إعداد الطالب:**

حريزي أحمد زكرياء

**تحت عنوان**

# محددات الواردات الاستهلاكية في الجزائر

# خلال الفترة 1990-2018

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| | جامعة محمد بوضياف | رئيســا |
| د/ بن دغفل كمال | جامعة محمد بوضياف | مشرفا و مقررا |
| | جامعة محمد بوضياف | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2020/2019**

بسم الله الرحمن الرحيم

# التشكرات

إلى كل من علمني علما نافعا ولو حرفا إلى كل من أنار لي الطريق إلى النجاح إلى من أرشدني وعلمني أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل للأستاذ د/ كمال بن دغفل الذي أفادنا من علمه مما ساعدنا في إعداد هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة التي اجتهدنا أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع

والشكر أيضا للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتصحيحه، وإفادتنا بعلمهم.

والشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأب الغالي والأم الغالية فهما اعز النعم التي انعم الله بها علينا فما كان لنا سندا وعونا لإعداد هذا البحث من خلال توفير الجو الملائم للدراسة والاستذكار.

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

**قائمة المحتويات**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الشكر | |
| فهرس المحتويات | |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للواردات** | |
| **تمهيد** | **06** |
| **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات** | **07** |
| **المطلب الأول: تعريف الواردات والعوامل المؤثرة على حجم الطلب** | **07** |
| **المطلب الثاني: أهمية الواردات في التجارة الخارجية** | **08** |
| **المطلب الثالث: أنواع الإستيراد** | **10** |
| **المطلب الرابع: إجراءات الإستيراد والعوامل المؤثرة فيه** | **11** |
| **المبحث الثاني: محددات الواردات الاستهلاكية** | **18** |
| **المطلب الأول: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات** | **19** |
| **المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات** | **23** |
| **المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات** | **25** |
| **خلاصة** | **27** |
| **الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمحددات الواردات الاستهلاكية** | |
| **المبحث الأول: الاطار الميداني للعلاقة القائمة بين حجم الواردات الاستهلاكية ومحدداتها** | **29** |
| **المطلب الأول: الانفاق الحكومي G والناتج الداخلي الخام GDP.** | **29** |
| **المطلب الثاني: التحليل** | **32** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث: الحلول المقترحة** | **34** |
| **الخاتمة** | **36** |
| **قائمة المراجع** | **40** |
| **الملاحق** | |

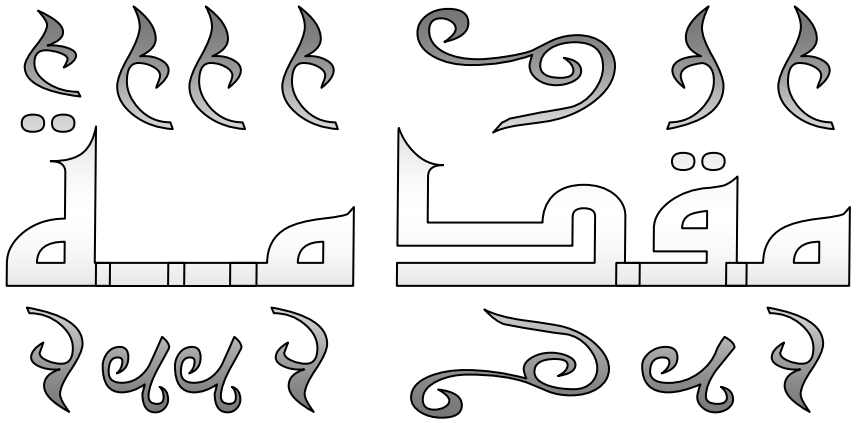
مقدمة

**مقدمة:**

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات كبيرة في مجال التجارة الدولية، التي تعتبر أداة فعالة في تطوير علاقات التبادل بين الدول، إذ تهتم بدراسة جميع جوانب النشاط الاقتصادي، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات بين الدول من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

والجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى وإلى تصريف فائض انتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول فيما بينها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الأساسية التي تمكن الدول من القيام بمجاملات التبادل من إستيراد وتصدير.

إذ يشكل جانب الاستيراد أي الواردات من السلع والخدمات جزءا هاما للإقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على المتطلبات التي لا يمكن انتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى نذكر منها الواردات الاستهلاكية التي تخص بصفة أساسية المواد الغذائية، الواردات الانتاجية مثل الآلات والمعدات.

ووفقا لما سبق ومحاولة منا للإحاطة بموضوع الدراسات في الجزائر قمنا بطرح الإشكالية التالية:

**الإشكالية:**

**ما هي محددات الواردات الاستهلاكية في الجزائر؟**

ويتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية كالتالي:

- كيف يمكن تعريف الواردات وفيما تتمثل أهميتها؟
- ماهي أنواع الاستيراد؟

- ماهي المتغيرات التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات؟

**فرضيات الدراسة:**

قامت هذه الدراسة على عدة فرضيات موضحة كما يلي:

- يغلب على مكونات الواردات الجزائرية السلع الاستهلاكية، مما يبين تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.
- التنمية الاقتصادية في الجزائر تترافق مع زيادة مستويات الواردات نتيجة لرفع الإعانات الانتاجية تمهيدا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يتأثر الطلب على الواردات سياسة سعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية نتيجة تخفيض سعر الصرف، إلى إنخفاض الطلب عليها، وبالتالي التحسن في وضع ميزان المدفوعات.

**أهمية البحث:**

إن لهذا الموضوع أهمية بالغة نذكر منها ما يلي:

- تكتسب دراسة الواردات أهمية خاصة نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والموارد الأولية.
- يستمد هذا الموضوع أهمية من خلال الموقع الذي تحتله الواردات، والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية.

**أهداف البحث:**

- التعرف على التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات.
- ما مدى تأثير العوامل المحددة في الواردات.

**منهج البحث:**

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمة وطبيعة الموضوع، حيث نتعرض لمختلف الاتجاهات والتطورات التي شهدها الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية، كما نرصد أهم تطورات الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) وذلك باستعمال البيانات التي انتقيناها من البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء وغيرها من المصادر ذات الصلة بالموضوع.

**حدود البحث:**

تتزامن الدراسة إلى حد المعلومات المتوفرة لدينا والتي تشمل الفترة (1990-2018) والتي نعتبرها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية.

**الدراسات السابقة:**

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات والتي نشير إليها فيما يلي:

- آمال حاجي: أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2013)، حيث كشفت نتائج هذه الاختبارات على أنه يجب زيادة نسبة الواردات الاستثمارية التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الفترة (1970-1993) أي (1990-2013). كانت الواردات الاستهلاكية أكبر وهذا ما أثر سلبا على نمو الاقتصاد خلال هذه الفترة.
- مدياني محمد: دراسة قياسية للواردات في الجزائر (1970-2006) كشفت نتائج هذه الدراسة عن أن الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية والمواد نصف مصنفة لها أهمية كبيرة في إجمالي قيمة الواردات، كما أدت إلى تغيير تركيبها السلعي بحيث تحل الواردات من سلع التجهيز الصناعية والمواد الأولية محل الواردات من السلع الاستهلاكية، كما بينت لنا أيضا العلاقة الطردية ما بين

الواردات والدخل الفردي وذلك لارتفاع مرونة الواردات بالنسبة للدخل الفردي التي قدرت بـ 1.67 و 1.02 في الأجلين القصير والطويل.

# الفصل الأول

## الإطار النظري

## للدراسات

**تمهيد:**

يشهد الإقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية ، وهي تعد من القطاعات المهمة كوها تمثل المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي، في جانبيها الصادرات والواردات ، إذ يوجد بينهما إرتباط وثيق بحيث أن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما إستيراد سلع أخرى، و بعبارة أخرى تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية ، فإذا لم تستورد الدولة سلعا من الأجانب فإن هؤلاء لن يتحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة ولن تتمكن الدولة المستوردة أن توفر ما لا تملكه وهذه هي العلاقة التي تربط الدول فيما بينها ألا وهي التجارة الدولية . ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإلمام بالجوانب النظرية لموضوع الواردات، والنمو الإقتصادي من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تتضمن ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات

المبحث الثاني: محددات الواردات الاستهلاكية

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات

تختلف تعاريف الواردات عند علماء الإقتصاد كل حسب منظوره وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطرو التجارة الخارجية به وأيضا حسب متطلبات كل دولة بإختلاف إحتياجاتها لأنواع لها لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

### المطلب الأول: تعريف الواردات والعوامل المؤثرة على حجم الطلب

#### أولا: مفهوم الواردات

- التعريف الأول : " الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تحلب إلى الدولة من الخارج ".[1]
- التعريف الثاني : " تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تأدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية ".[2]
- التعريف الثالث: " الواردات هي جزء من الإستهلاك المحلي لدولة أو إستثمارات منتجين أجانب ثم شراءها منهم ".[3]

#### ثانيا: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

إن العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات كثيرة ومتعددة وسنحاول التعرف على البعض منها م المتمثلة في : الدخل الوطني : مثلا فالواردات على عكس الصادرات

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر ،2004 ، ص45

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005ص132

[3] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص 25

مرتبطة بالدخل الوطني و يمكن القول أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الناتج المحلي فعندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الإستيراد المحلي يمكن أن يزيد بأسرع من معدل الزيادة في الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات . سعر الصرف: و يعد سعر الصرف أيضا يعد من العوامل المهمة المؤثرة في حجم الطلب فمن المعروف أن إحتياجات القطر الواحد من العالم الخارجي تتمثل في مجموعة من السلع و لا يمكن الحصول عليها بالعملة المحلية مما يستدعي دفع تلك المستحقات بالعملة الأجنبية هذه الأخيرة يتحصلون عليها بمبادلة العملة المحلية بالعملة الأجنبية و ذلك في سوق الصرف. وكذلك إحتياطات الصرف الأجنبي إذ تعد هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

**المطلب الثاني: أهمية الواردات في التجارة الخارجية**

إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور بها دون ذكرها ، نظرا للدور المهم والكبير الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في تعزل عن العالم ، حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:

1. في التجارة الدولية الإستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.[1]
2. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل الإنتاجها، وإما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة.[2]

[1] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، مبادى الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن 2002، ص 93

[2] سمير بنهام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999، ص 14

3. تحتاج بعض الدول للإستيراد مختلف المواد لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا وحتى في حالة توفر تلك الإمكانيات، فإنها قد تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت بإستيرادها من الخارج فضلا عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة وحديثة وتبادل الخبرة والمعرفة.

4. تتلخص مشكلة البحث في الواردات بعدم التنوع السلعي في إقتصاديات الدول النامية، في حين يتميز الطلب بالتنوع التشديد مما يتطلب الحاجة للمزيد من الإستيراد السلع الصناعية خاصة للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتوجه نحو الصادرات المصنعة.

5. تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسطية في الإنتاج وبالتالي فإن الحد من الواردات يترتب عليه إنخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لما سبق ، إذ لا يمكن القطع أن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء إرتفاع البطالة وإنخفاض التشغيل حيث أن ذلك يختلف بإختلاف الدول و نسبة التطور في جانب التجارة الدولية بما فقد يكون نسبة التطور و التقدم وكذلك قوة اليد العاملة من جانب المهارة بالرغم من قلة عدد العمال سبابا في التقدم وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب وجود عدد عمال كبير لكن بدون مهارات و تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل و زيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الإستثمارية و ليست إستهلاكية .[1]

[1] نشوى مصطفى على، المجلة العلمية لبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، 2004، ص 15.

**المطلب الثالث: أنواع الإستيراد**

تختلف أنواع الإستيراد بإختلاف البلد المستورد وإحتياجات أفراده من السلع والخدمات إذ سنذكر أهم أنواعها وهي:

1. **الإستيراد للحكومة:** يكون إستيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج.
2. **الإستيراد للاستخدام الخاص:** وهو الإستيراد لغير الإتجار لإستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد .
3. **الإستيراد للإنتاج:** هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغير حالته ويمثل ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسطية وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة خاصة تمثل مستلزمات الإنتاج.
4. **الإستيراد للإتجار** : كل ما يستورد للبيع بحالته عند الإستيراد وبعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية او تكميلية عليه.
5. **الإستيراد برسم المعرض:** يتم الإستيراد من المعارض والأسواق المرخص بإقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية، للمعارض والأسواق الدولية .
6. **الإستيراد للاستعمال الشخصي:** هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من حيث نوعيتها وكميتها، مع استعمال الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع وعلى نحو لا يحمل صفة التجار .
7. إستيراد الواردات بدون قيمة : تفرج الجمارك مباشرة على السلع الواردة هبات ومساعدات، بدون قيمة إلى الجمعيات الخيرية والمساجد ويشترط لذلك موافقة

الجهات الإدارية المختصة والجهات المشرفة على النشاط على أن تكون المواد المستوردة مما يستخدم في نشاط هذه الجهات.[1]

**المطلب الرابع: إجراءات الإستيراد والعوامل المؤثرة فيه**

**أولا: إجراءات عملية الإستيراد :**

إتخاذ القرار قرار الإستيراد يتم إتخاذه بناء على مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع التجاري أو الصناعي كذلك طبيعة السلعة والمواد التي يتم التعامل بها والمسموحة وفقا لقوانين الدولة. فمثلا هل الإستيراد من أجل عملية التصنيع أو الإستيراد الأجل للإستهلاك. فمثلا هل الإستيراد لإعادة التصدير أو من أجل التوزيع والبيع في السوق المحلي؟ لذا لابد من دراسة الطلب وإحتمالات توقعه أي " التنبؤ به " وتحديد الطلب أيضا يخلف بإختلاف طبيعة المشروع، فمثلا إذا كان مشروع صناعي يقوم بأعمال التصنيع فإن الطلب يكون تقديره حسب الطرق التالية:

- دراسة السوق المحلي وحاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي والمستقبل عن طريق القيام بحوث السوق.
- طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع أو معارضه. . جدول الإنتاج ومعدل دوران المخزون. .
- من خلال المعطيات التي تطرحها بعض المنشاءات العامة أو الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة ومواصفاتها.

**1. دراسة أسواق التصدير :**

وفي هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر الموارد المناسبة في الأسواق الخارجية، ومن أهم مصادر الحصول على أسماء الموردين والمعلومات عنهم: الملحقون التجاريون

[1] عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية، منشاة المعارف النشر، الإسكندرية ،2003، ص 1500 .

لسفارات بعض الدول التي تصدرها الشركات العالمية، أو عن طريق وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية. وتجرى دراسة مفصلة لأسواق الموردين من إختيار الموردين المناسبين والمؤهلين ، وكذلك يجرى الإتصال معهم حسب إختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع والتسليم والدفع، وربما يطلب منهم أحيانا عينات من السلع التي ينتجها.[1]

### 2. الاستراتيجية:

بعد إستلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع إستراتيجية الإستيراد معتمدة في ذلك على بعدين الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الإستيعابية وحاجته لهذه السلع، والأخر إمكانات وموارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين سواء الإمكانيات المالية أو التسويقية أو أي عناصر أخرى.

فالتفاوض مسالة هامة وضرورية في التجارة الخارجية، فالمستورد القوي والقادر على التفاوض يجب أن تكون لديه القدرة ونقاط القوة التي يستطيع فيها كسب الصفقة وتحويلها لصالحه. وعند دراسة العروض يجب التنبه إلى ما تفرضه حكومات الدول المصدرة والمستوردة، وعلى هذا النوع من البضاعة أو الشركات المنتجة لها، فقبل المباشرة بالإستيراد يجب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية أو جمركية أو سياسية أو أي تخفيضات أخرى.

### 3. البرامج

في هذه المرحلة تترجم السياسات و الأهداف إلى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه السياسات و الإستراتيجيات بمعنى تقوم الشركة بتوزيع البيانات والمعلومات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يوضع به أسماء وعناوين الموردين و

[1] عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية، مرجع سابق، ص 1501

طرق الشراء و شروط البيع و طرق الدفع و التسليم إلى غير ذلك . وبعد ذلك يجري ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياساتها .

**4. العقد :**

تقوم الشركة بالإتصال والتفاوض مع الموردين الذين تم إختيارهم من أجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع وشروط أخرى، وفي حالة الإتفاق يجري تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها وتوقيعه.

**5. التموين والائتمان**

تختلف شروط الدفع والتسليم والتموين، حسب شروط الإتفاق ما بين المصدر والمستورد وحسب وحدة النقد وأهم الطرق المستخدمة بالدفع هي الاعتماد المستندي وإذ يعرف الاعتماد المستندي على" أنه هو طريقة من طرق الدفع في التجارة الخارجية ويتعين على المشترك المبادرة بفتح هذا الاعتماد".[1] حيث تقوم الشركة بطلب الفتح على طلب المستورد وبقيمة البضاعة وشروط التسليم إلى غير ذلك .

**6. بواليص الشحن :**

يختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها وإختلاف وسيلة النقل. وهي عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو موكله ويثبت استلامه للبضاعة التي سيقوم بنقلها وتسمى أيضا فاتورة الشحن وهي مستند تصدره الجهة الناقلة للسلع، وتبين تكاليف الشحن، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية وشهادة المنشأ واية وثائق الأخرى المطلوبة لغايات التحصيل.

[1] د سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان ن الأردن، 2008 ، ص 531

### 7. ميناء الوصول:

عند وصول البضاعة إلى ميناء الإستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضاعة إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو مكن جيرت باسمه بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام بين حاملي البضاعة عند وصولها لدائرة التخليص على البضاعة.

### 8. التراخيص:

وتكون من طرف الجمارك وتتضمن رخصة الإستيراد عادة على اسم المستورد، صنف البضاعة، الكمية المنشأ، مركز الشحن، تاريخ إصدار الرخصة تاريخ إنتهاء مدة الرخصة. عندما يتم إجراء العقد وتثبيت الطلبية تتقدم الشركة المستوردة إلى السلطات المختصة (وزارة التجارة) للحصول على رخصة الإستيراد. وخلال هذه الفترة التي تحصل فيها الشركة على الموافقة يجب أن تبدأ بمرحلة مهمة من ناحية تسويقية وهي تخطيط حملات إعلانية وترويجية من أجل تثقيف الناس وإعلامهم عن توفر هذه السلعة في الوقت القريب.

عندما يتسلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق التجارية أهمها:

- الفاتورة التجارية: وهي مستند .
- محاسبي يبين قيمة البضاعة ونوعيتها وتكاليف نقلها يطالب البائع بموجبه المشتري بدفع قيمة ومصاريف البضاعة المرسلة إليه وتختلف القوانين حسب إختلاف البلد.
- شهادة المنشأ: وهي شهادة تصدرها الغرفة التجارية وتتضمن البلد الذي صدرت فيه البضاعة في الأصل وهي الوثيقة التي تحدد العلاقة الجمركية مع البلد المنتج.

- رخص الإستيراد: هي الإذن والسماح بالإستيراد "

**ثانيا : العوامل المؤثرة على الواردات**

العوامل التي يكون لها تأثير على الواردات عديدة ومختلفة لهذا سنذكر بعضا منها وهي كما يلي :

**1. طبيعة السلعة:**

تتأثر عملية الإستيراد بأنواع البضائع التي تتعامل بها وطبيعتها فيما إذا كانت سلعا إستهلاكية أو سلعا صناعية .

**2. طبيعة السوق الخارجية:**

تواجه مشروعات الإستيراد الكثير من الصعوبات التي تواجهها في السوق أهمها الجمارك ، اللغة، طريقة السداد.... إلى غير ذلك.

**3. نقل البضاعة :**

من المشاكل الرئيسية التي تواجه مشروعات الإستيراد هي نقل البضاعة المستوردة ما وراء البحر وعادة ما يصاحب هذه العملية مخاطرة كبيرة تعيق تنفيذ أعمال الإستيراد وبصورة عامة نستطيع القول انه كلما زادة المسافة بين طرفي التبادل زاد الإختلاف وزادت المخاطر.[1]

**4. التحديد الكمي للواردات:**

تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى إتخاذ إجراءات تتضمن منع إستيراد السلع أو بعضها أو كلها بصفة مؤقتة أو بصورة مستمرة، تبعا للحالة والظروف المعينة والهدف المراد بلوغه من عملية المنع، ويمكن أن تتمثل بعض الأهداف من بينها الأسباب

[1] شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2012ص 184

2 جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2001، ص 194

الاقتصادية من ضمنه أن تعمد الدولة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض... الإطار النظري للواردات والنمو الاقتصادي تحديد كمي على الواردات لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لما يتم إنتاجه محليا.

ولذلك ومن أجل توفير السوق الداخلية للمنتوجات المحلية بالشكل الذي يجعل النشاطات المنتجة لها قادرة على الإستمرار في نشاطها والتوسع فيها، ويمكن أن يتم مثل هذا التحديد الكمي تدريجيا مع تنامي قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الحاجة إلى السلع إعتمادا على إنتاج السلعة محليا إلى (50%) من الحاجة إليها.

ويمكن أن يكون التحديد الكمي لأسباب تتعلق بوضعية ميزان دفوعاتها حيث يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات كما يلي "هو السجل الحسابي النقدي يوضح جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين دولة معينة والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة، جرى العرف أن تكون سنة.

ويقال أن ميزان المدفوعات الدولية في حالة فائض عندما يفوق إجمالي المتحصلات عن صادراتها إلى الخارج إجمالي دفعاتها عن الواردات وما في حكمها إلى باقي أجزاء العالم وعلى العكس يقال أنميزان المدفوعات الدولية غير موافق أو في عجز عندما يقل إجمالي متحصلاتها عن إجمالي مدفوعاتها "[1]

ويعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه سجل منظم لكافة المعاملات الإقتصادية، التي تتم بين المقيمين في الدولة والدولة الأخرى خلال فترة زمنية معينة". [2]

حيث أن الدولة تضطر إلى تحديد وارداتها كميا حتى تتناسب مع الحصيلة التي تتحقق لها من صادراتها وبالتالي تتفادى من خلال ذلك حصول عجز في ميزانها التجاري الذي

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة للطباعة، بيروت، ص 299

[2] كامل بكري، مبادى الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 366

يعرف بأنه " هو الفرق بين القيمة النقدية لواردات للدولة و صادراتها خلال فترة زمنية معينة معلومة "[1]

قدرة الدولة على التحكم في الواردات كبيرة، حيث أنها لا تستطيع الإستيراد إلا بقدر ما يتوفر لديها من موارد وبالذات النقد الأجنبي.[2]

[1] سامر أيوب، موسوعة الكتاب ومختصرات من المصطلحات الاقتصادية ، لبنان ، 1999، ص14

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع ،2000، ص 45

**المبحث الثاني: محددات الواردات الاستهلاكية**

تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات ولصعوبة معرفة محددات عرض الواردات يفترض أن يكون للعرض مرونة لانهائية ( infinite elasticite) ، وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب.

وفي النموذج الكلاسيكي يكون حجم الواردات دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، أو ما يسمى بالأسعار النسبية، كما في الصيغة التالية:

$$M = \left[\frac{p_m}{p_d}, \frac{y}{p_d}\right] \qquad (19-1)$$

حيث (M) يمثل حجم الواردات، ($P_m$) أسعار الواردات، و ($P_d$) أسعار السلع المنتجة محليا، و (y) الدخل الوطني.

ويقصد بالمحددات مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة. بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التوزيع السلعي والجغرافي للواردات خلال فترة معينة. ومن هنا سنحاول تقسيم تلك العوامل إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

**المطلب الأول: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات**

بالإضافة إلى المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، هناك محددات الطلب على الواردات بشكل خاص؛ وتتمثل أهم محددات حجم الطلب على الواردات في: الدخل، الأسعار، سعر الصرف، الصادرات، واحتياطات الصرف الأجنبي.

**1. الدخل:**

وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، وبافتراض هذه الدالة خطية فإن:

$$M = a + by \qquad (20-1)$$

حيث يطلق على معامل الدخل b في هذه الدالة الميل الحدي للاستيراد، وهو يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة. ويقرر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لا بد أن تكون أقل من الواحد؛ وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة. ومن الممكن أن تكون مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة فطالما أن الواردات هي فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، ويحدث ذلك إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الدخلية، وفي هذه الحالة يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات.

$$M = D\text{-}S \qquad (21-1)$$

**M , S , D** : الطلب والعرض والواردات على التوالي.

وبأخذ التفاضل لهذه المعادلة بالنسبة للدخل لا يمكن الحصول الواردات $e_{m;y}$

على المرونة الدخلية للطلب

$$e_{m;y} = (D/M)(e_{d,y}) - (S/M)(e_{s,y}) \quad (22-1)$$

$$= (D/M)(e_{d,y} - e_{s,y}) + =(e_{s,y})$$

حيث: $e_{d,y}$ المرونة الدخلية للطلب المحلي.

$e_{s,y}$ المرونة الدخلية للعرض المحلي.

وبالتالي فإن المرونة الدخلية للطلب على الواردات تكون سالبة عندما تحقق $e_{m;y}$ المتراجحة التالية:

$$\frac{D}{S} < \frac{e_{s,u}}{e_{d,y}} \quad (23-1)$$

وهذا يعني أنه لا بد أن تكون قيمة مرونة العرض المحلي أكبر من قيمة مرونة الطلب المحلي بحيث أن النسبة بينهما تتعدى نسبة الطلب المحلي الى العرض المحلي والتي تتعدى الواحد الصحيح حيث أن:

$$\frac{D}{S} = 1 + \frac{M}{S} \quad (24-1)$$

ومن هنا يمكن القول، إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الطلب المحلي الدخلية، وفي هذه الحالة يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات . أي بمعنى انه عندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الإنتاج المحلي لما يمكن استيراده يمكن أن يزيد بأسرع من معدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات.

**2. الأسعار:**

يمثل سعر السلعة العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة،

بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة. ويمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب عن الواردات بإحدى الصورتين:

- الصورة غير المقيدة لدالة الطلب: حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.
- الصورة المقيدة للإشارة والحجم: وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية؛ أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليا. وبالتالي فأسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب:

أ. أثر الإحلال ( substitution effect) في الاستهلاك ؛ أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.

ب. أثر الدخل ( incom effect ) ؛ حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات.

ت. أثر الإنتاج ( production effect )؛ أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

**3. الصادرات:**

يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبيين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات.

أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج الى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

**4. سعر الصرف:**

إن التغيرات في سعر الصرف لها أثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات. حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكييف أو التعديل.

وفي هذا الإطار يرى ( Dornbusch)[1] أن الأسعار المحلية ترتبط بمعدل سعر الصرف و السياسة التجارية من خلال الصيغة التالية[2]:

$$P_d = EP_w(1+) \qquad (25-1)$$

حيث t معدل الحماية و $P_d$ مستوى الأسعار المحلية، و $P_W$ مستوى الأسعار في العالم الخارجي، و E سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية. وفي ظل ثبات الأسعار المحلية، فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، الأمر الذي قد لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الواردات. وبالرغم من

[1] Dornbusch R, The case for Trade Liberalisation in Developing countries, Journal of Economic Perspectives, No1, 1992, P 78.

[2] د عابد العبدلي، محددات الطلب على الورادات ، السعودية، مجلة مركز صالح كامل الاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، عدد 32، 2007، ص 52.

ذلك، فإن الدول النامية التي غالبا ما تقاوم انخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها أي انخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية، وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في حجم الواردات.

### 5. احتياط الصرف الأجنبي

تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

## المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات[1]

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للوردات؛ والتي نذكر من أهمها : التغيرات الديمغرافية، التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية، وسياسات توزيع الدخل .

### 1. التغيرات الديموغرافية:

تعتبر الزيادة الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية. فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية العرض كمية من الناتج التغطية هذه الزيادة. فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

### 2. التنمية الاقتصادية:

يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية وخاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج. وبذلك يزداد الإنفاق على

[1] محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الورادات، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006 ص ص 16-19.

الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات. كذلك فان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد. إضافة الى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة. وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي. وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

### 3. هيكل الحماية الجمركية:

قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة. والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

### 4. سياسة توزيع الدخل:

تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى. فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فان الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات. وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فان الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهة.

**المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات**

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل والميزات النسبية والتنافسية للدول؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلاد المستورد والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها....

1. **التكتلات الاقتصادية:**

تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال. كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب علية زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2. **تكاليف النقل:**

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3. الميزات **النسبية** والتنافسية للدول:

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة.

كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها. ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

**خلاصة:**

تستورد الدول السلع التي لا تستطيع صناعاتها محليًا أو إنتاجها بكفاءة وبتكلفة منخفضة كبلد التصدير، فعلى سبيل المثال، تستورد بعض الدول النفط لأنها لا تستطيع إنتاجه محليًا أو لا يمكنها إنتاج ما يكفي لتلبية الطلب، وهذا يؤثر أحيانًا بشكل كبير على الاقتصاد المحلي، خصوصًا عند استمرار الاعتماد على الواردات وهذا يعني انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة، كما أن الواردات الكبيرة تقلل من التصنيع، لأن اتفاقيات التجارة الحرة والاعتماد على الواردات من الدول ذات العمالة الرخيصة هي المسؤولة عن جزء كبير من الانخفاض في وظائف التصنيع، ومع ذلك فإن الواردات في حد ذاتها ليست بالضرورة ضارة بالأداء الاقتصادي، فهي تعزز نوعية الحياة مع السلع الأرخص ثمنًا، لأن هذه الواردات قد تكون الأرخص سعرًا مقارنة بالصناعات التحويلية المحلية وبالتالي تساعد في منع التضخم، وفي الواقع تعتبر الواردات عنصرًا حيويًّا في الاقتصاد المحلي، ويشير مستواها المرتفع إلى الطلب المحلي القوي والاقتصاد المتنامي، لكن يجب أن تكون هذه الواردات بشكل أساسي من الأصول الإنتاجية مثل الآلات والمعدات لأنها ستحسن الإنتاجية على المدى الطويل.

# الفصل الثاني

## دراسة تحليلية لمحددات

## الواردات الاستهلاكية

## المبحث الأول: الاطار الميداني للعلاقة القائمة بين حجم الواردات الاستهلاكية ومحدداتها

### المطلب الأول: الانفاق الحكومي G والناتج الداخلي الخام GDP.

سعر الصرف EXC.الدخل الفردي الحقيقي RE.

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول ادناه نتحصل على مايلي :

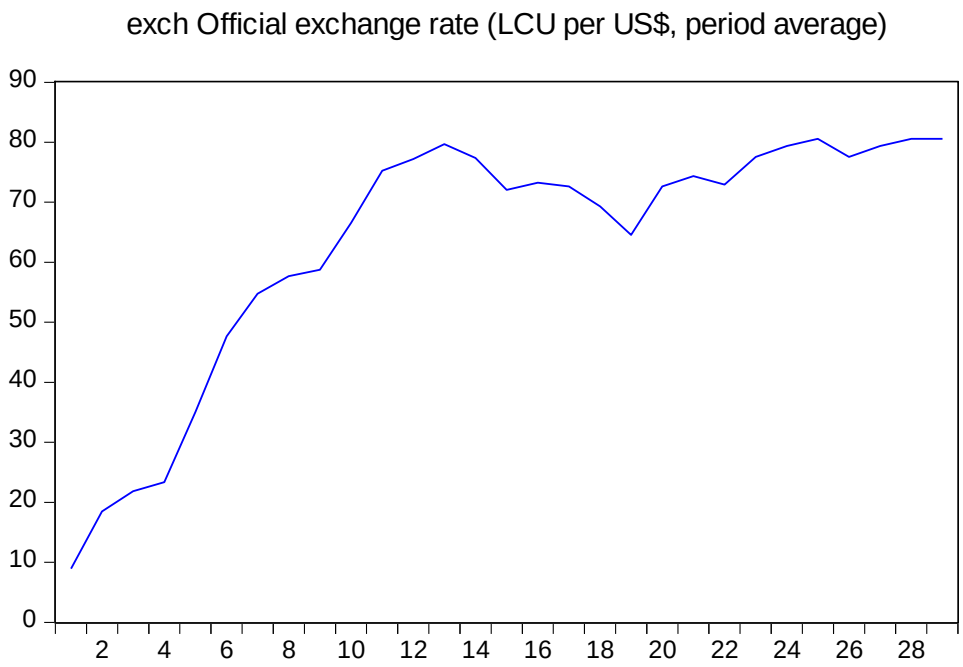

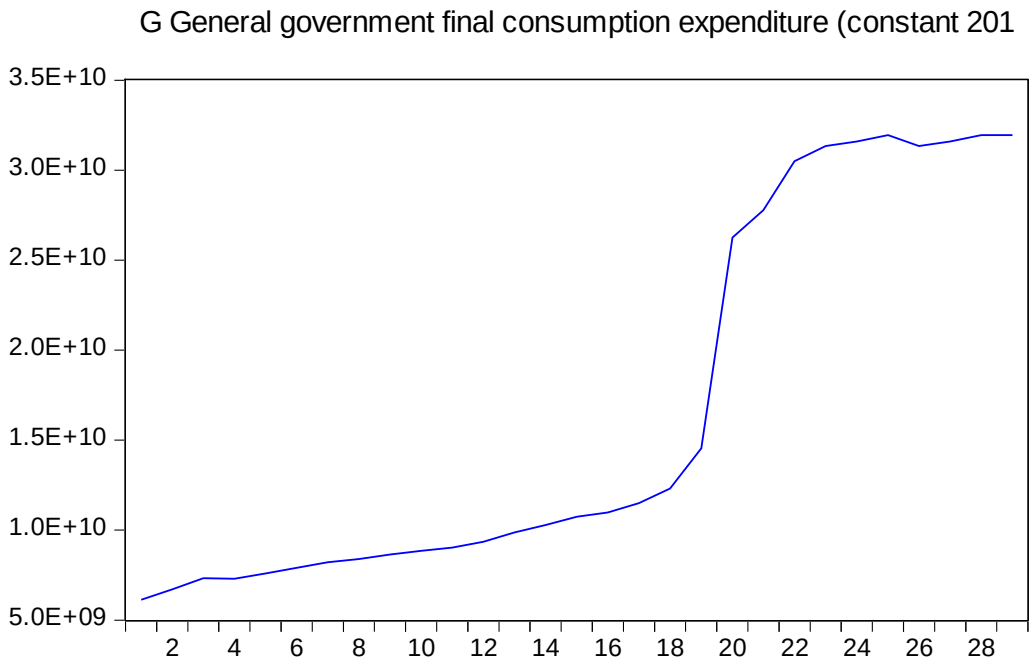
G General government final consumption expenditure (constant 201
3.5E+10
3.0E+10
2.5E+10
2.0E+10
1.5E+10
1.0E+10
5.0E+09
2
4
6
8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28

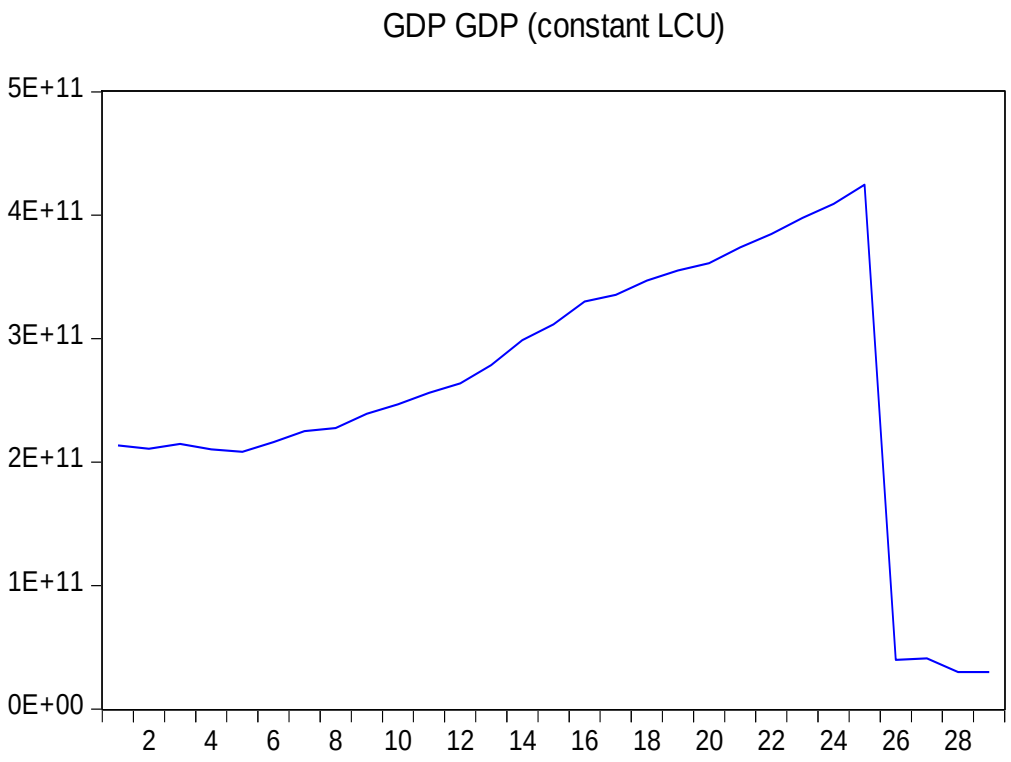
GDP GDP (constant LCU)
5E+11
4E+11
3E+11
2E+11
1E+11
0E+00
2
4
6
8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28

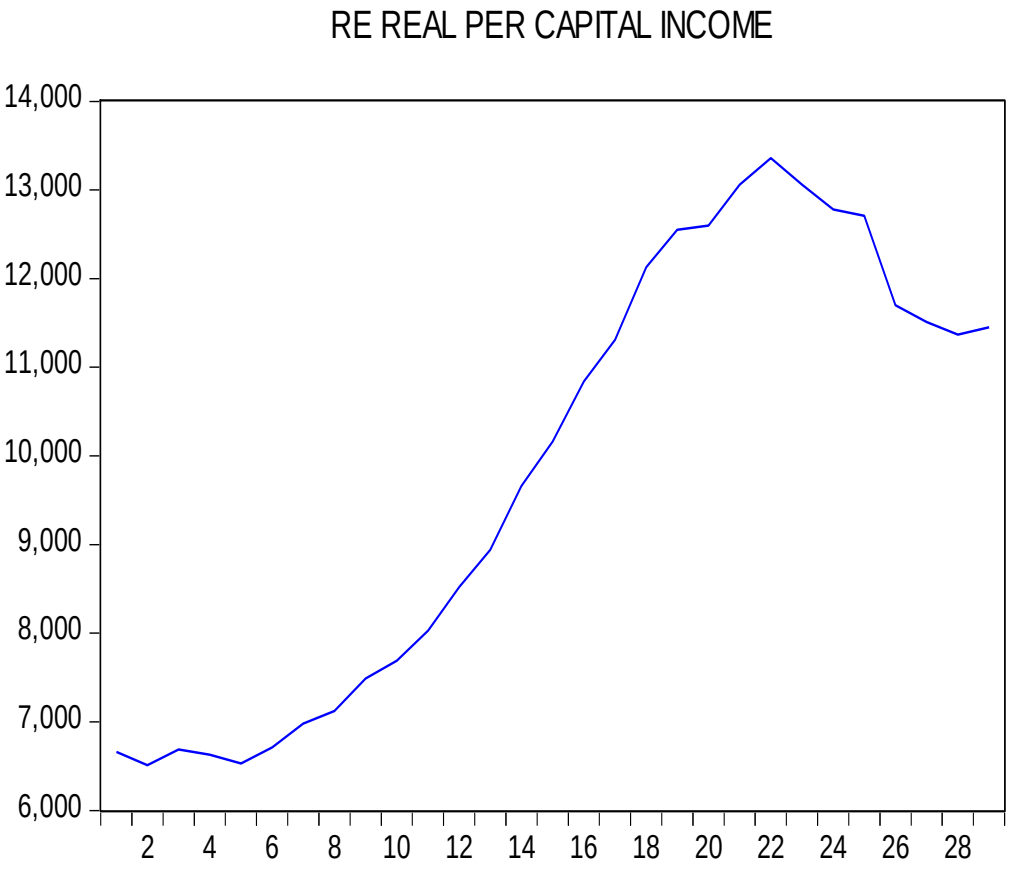
RE REAL PER CAPITAL INCOME
14,000
13,000
12,000
11,000
10,000
9,000
8,000
7,000
6,000
2
4
6
8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28

في حين ان المنحنى البياني للواردات اخذ الشكل التالي :

**المطلب الثاني: التحليل :**

نلاحظ ان كل من سعر الصرف و الانفاق الحكومي قد ارتفعا نتيجة السياسة المتبعة من طرف الدولة حيث عملت على اتباع سياسة اجتماعية جسدتها الزيادة في الانفاق الحكومي وكذا التقليل من قيمة العملة المحلية في مقابل الزيادة المستمرة في قيمة العملات الاجنبية رغم ان هذه السياسة (خفض قيمة العملة المحلية) هي سياسة ناجعة من اجل الزيادة في حجم الصادرات الا انها لا تصلح للاقتصاديات المعتمدة على الريع مثل الجزائر لآنها تعتمد على الواردات بشكل كبير بل تصلح للدول المصنعة كي تخلق الفارق في المنافسة بينها وبين الدول الاخرى التي مثلها وهذا ما اثبتته هذه الدراسة.

اما بالنسبة للناتج الداخلي الخام و الدخل الفردي الحقيقي فنلاحظ انه في فترة 2000-2014 كان الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي الحقيقي كانوا في تزايد مستمر وبصفة منتظمة ويمكن تفسير ذلك بالطفرة التي حدثت في اسعار النفط حيث كان لتأثير المداخيل

من المحروقات تاثير ايجابي حيث ادت الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام مما ادى بالضرورة الى الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ؛ اما في الفترة من 2014-2018 فنلاحظ انخفاض مفاجئ و سريع في الناتج الداخلي الخام الذي انعكس بالضرورة على الدخل الفردي الحقيقي وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاديات المعتمدة في مداخيلها على ما تحصله من الريع .

اما بالنسبة للواردات فنلاحظ من الفترة 2000-2014 نوع من الثبات في حجم الواردات ويمكن تفسير ذلك بوجود ثبات نسبي في قيمة العملة المحلية وكذا في القدرة الشرائية الحقيقية للفرد ثم نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم الواردات ويمكن تفسير ذلك بزادة معدل التضخم نتيجة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار في مقابل عدم الزيادة في السلع والخدمات ونتيجة ايضا السياسة المتبعة من طرف الدولة والتي تعكسها الزيادة في الانفاق الحكومي كما ان الاقتصاديات الريعية مثل اقتصاد الجزائر هي اقتصاديات غير مصنعة و تعتمد في اغلبها على الواردات .

**المطلب الثالث: الحلول المقترحة :**

- تنويع الاقتصاد الجزائري وعدم الاعتماد على المداخيل المحصلة من المحروقات .
- التوجه الى الصناعة والزراعة باعتبارهما المستقبل الواعد لاقتصاد الجزائر .
- اعادة النظر في السياسة المالية للدولة الجزائرية
- اصلاح المنظومة النقدية الجزائرية
- رسم سياسة اقتصادية اصلاحية طويلة المدى
- العمل على زيادة وتحسين القدرة الانتاجية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية .
- ضرورة تنويع مصادر الاستيراد لخلق منافسة بين المصدرين تنعكس بالإيجاب على اسعار المواد المستوردة .

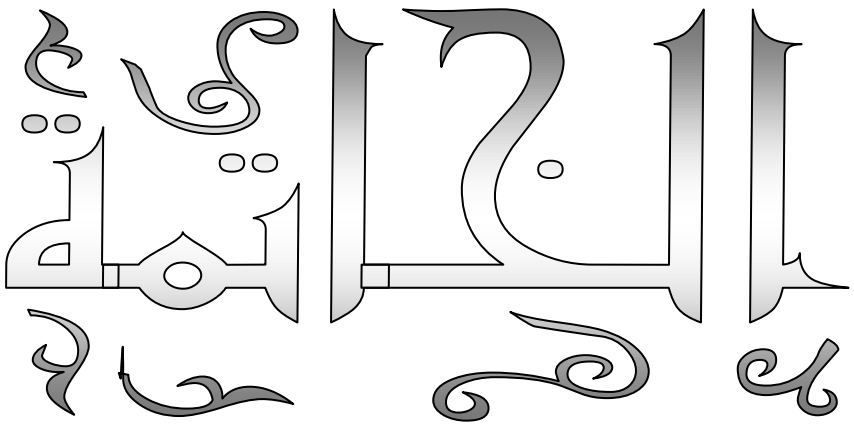
الخاتمة

**الخاتمة :**

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة اثر الناتج الداخلي الخام ،الانفاق الحكومي ، سعر الصرف والدخل الفردي الحقيقي على الواردات الاستهلاكية ، وفي هذا الاطار حاولنا من الجانب النظري تقديم بعض المفاهيم الخاصة بالواردات وذكر اهميتها ومختلف انواعها والعلاقة التي تربط بين الواردات ومحدداتها .وفي الدراسة التحليلية حاولنا تحليل وتفسير الاتجاهات المختلفة لكل المحددات المؤثرة على الواردات الاستهلاكية من الفترة 1990-2018 كما نشير الى جملة من التوصيات وفي الاخير الى ابراز الافاق المكملة لموضوع الدراسة.

ومن خلال استعراض خصائص تاثير كل من الناتج الداخلي الخام ، الانفاق الحكومي ، سعر الصرف و الدخل الفردي الحقيقي حيث اتضحت لنا الاهمية التي تكتسبها في تحديد حجم الواردات في الجزائر .

ولقد عرفت الواردات في الجزائر في مجملها وعلى طول فترة الدراسة زيادة مستمرة الا في فترة 2000-2014 حيث كان هنالك نوع من الثبات يرجع الى الطفرة الاقتصادية من عائدات البترول التي كان لها الاثر الاكبر في الموازنة الجزائرية .

وانتهت الدراسة الى استخلاص النتائج التالية :

- سياسة خفض قيمة العملة المحلية هي سياسة ناجعة من اجل الزيادة في حجم الصادرات الا انها لا تصلح للاقتصاديات المعتمدة على الريع مثل الجزائر لآنها تعتمد على الواردات بشكل كبير بل تصلح للدول المصنعة كي تخلق الفارق في المنافسة بينها وبين الدول الاخرى التي مثلها وهذا ما اثبتته هذه الدراسة
- بالنسبة للناتج الداخلي الخام و الدخل الفردي الحقيقي فنلاحظ انه في فترة 2000-2014 كان الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي الحقيقي كانوا في تزايد

مستمر وبصفة منتظمة ويمكن تفسير ذلك بالطفرة التي حدثت في اسعار النفط حيث كان لتأثير المداخيل من المحروقات تاثير ايجابي حيث ادت الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام مما ادى بالضرورة الى الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ؛ اما في الفترة من 2014-2018 فنلاحظ انخفاض مفاجئ و سريع في الناتج الداخلي الخام الذي انعكس بالضرورة على الدخل الفردي الحقيقي وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاديات المعتمدة في مداخيلها على ما تحصله من الريع

- بالنسبة للواردات فنلاحظ من الفترة 2000-2014 نوع من الثبات في حجم الواردات ويمكن تفسير ذلك بوجود ثبات نسبي في قيمة العملة المحلية وكذا في القدرة الشرائية الحقيقية للفرد ثم نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم الواردات ويمكن تفسير ذلك بزادة معدل التضخم نتيجة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار في مقابل عدم الزيادة في السلع والخدمات ونتيجة ايضا السياسة المتبعة من طرف الدولة والتي تعكسها الزيادة في الانفاق الحكومي كما ان الاقتصاديات الريعية مثل اقتصاد الجزائر هي اقتصاديات غير مصنعة و تعتمد في اغلبها على الواردات

**اقتراحات وتوصيات :**

1. تنويع الاقتصاد الجزائري وعدم الاعتماد على المداخيل المحصلة من المحروقات
2. التوجه الى الصناعة والزراعة باعتبارهما المستقبل الواعد لاقتصاد الجزائر
3. اعادة النظر في السياسة المالية للدولة الجزائرية واصلاح المنظومة النقدية الجزائرية

4. العمل على زيادة وتحسين القدرة الانتاجية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية .
5. ضرورة تنويع مصادر الاستيراد لخلق منافسة بين المصدرين تنعكس بالإيجاب على اسعار المواد المستوردة .

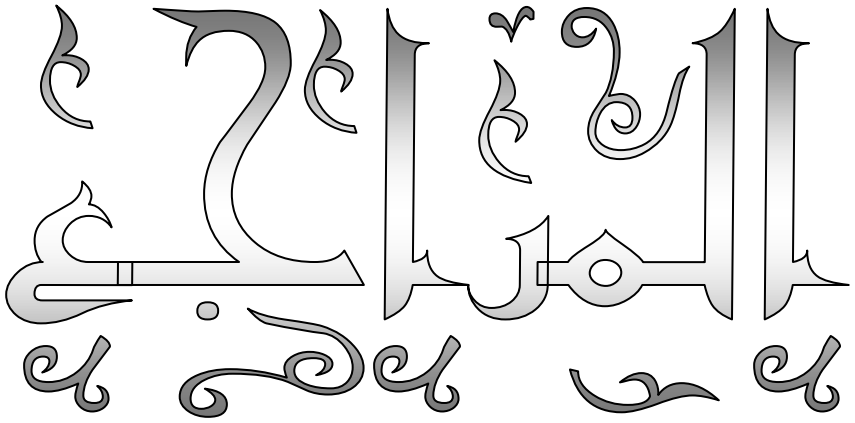

**المراجع**

**الكتب:**


1. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر ،2004 .
2. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005.
3. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
4. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، مبادى الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن 2002.
5. سمير بنهام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999.
6. نشوى مصطفى على، المجلة العلمية لبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، 2004.
7. عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية، منشاة المعارف النشر، الإسكندرية ،2003.
8. عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية، مرجع سابق، ص 1501
9. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان ن الأردن، 2008 .
10. شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2012.
11. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2001.

12. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة للطباعة، بيروت.

13. سامر أيوب، موسوعة الكتاب ومختصرات من المصطلحات الاقتصادية ، لبنان ، 1999.

14. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع ،2000.

**المذكرات:**

1. حاجي أمال، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

2. مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2010/2009.

**المجلات:**

3. عابد العبدلي، محددات الطلب على الورادات ، السعودية، مجلة مركز صالح كامل الاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، عدد 32، 2007، ص 52.

**باللغة الأجنبية:**

15. Dornbusch R, The case for Trade Liberalisation in Developing countries, Journal of Economic Perspectiv.

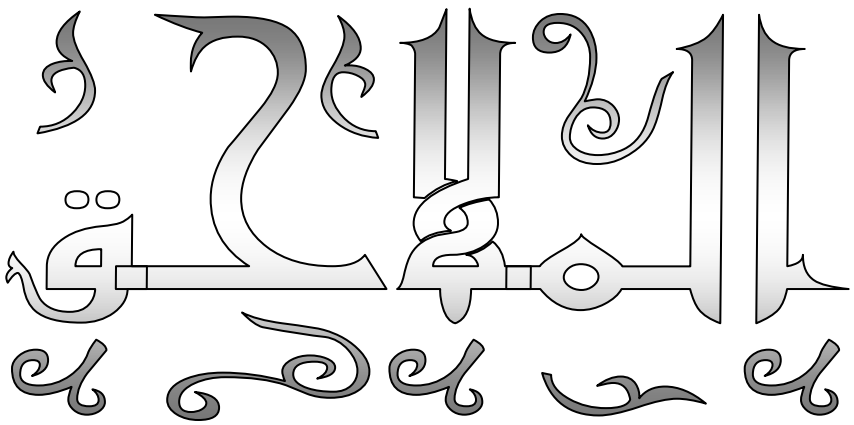

الملاحق :

| year | GDP | G | M | exch | RE |
|---|---|---|---|---|---|
| Series Name | GDP (constant LCU) | General government final consumption expenditure (constant 2010 US$) | Imports of goods and services (constant 2010 US$) | Official exchange rate (LCU per US$, period average) | REAL PER CAPITAL INCOME |
| 1990 | 2,13498E+11 | 6125649125 | 28141361708 | 8,95750833 | 6660 |
| 1991 | 2,10936E+11 | 6707585718 | 23104057577 | 18,472875 | 6510 |
| 1992 | 2,14733E+11 | 7331391226 | 24166844685 | 21,836075 | 6690 |
| 1993 | 2,10224E+11 | 7302065454 | 22547665579 | 23,3454067 | 6630 |
| 1994 | 2,08332E+11 | 7594148373 | 23923073047 | 35,0585008 | 6530 |
| 1995 | 2,16249E+11 | 7905507841 | 24401535872 | 47,6627267 | 6710 |
| 1996 | 2,25115E+11 | 8221728559 | 21156130320 | 54,7489333 | 6980 |
| 1997 | 2,27591E+11 | 8386163223 | 21663878069 | 57,70735 | 7120 |
| 1998 | 2,39198E+11 | 8637747941 | 23245341686 | 58,7389583 | 7490 |
| 1999 | 2,46852E+11 | 8853691199 | 23640512134 | 66,573875 | 7690 |
| 2000 | 2,56233E+11 | 9030765415 | 23427747590 | 75,2597917 | 8030 |
| 2001 | 2,6392E+11 | 9355873191 | 24341430231 | 77,2150208 | 8520 |
| 2002 | 2,78699E+11 | 9870445857 | 29088006908 | 79,6819 | 8940 |
| 2003 | 2,98766E+11 | 1,0285E+10 | 29786120166 | 77,394975 | 9660 |
| 2004 | 3,11613E+11 | 1,0748E+10 | 33688103525 | 72,06065 | 10160 |
| 2005 | 3,29998E+11 | 1,0974E+10 | 36888472053 | 73,2763083 | 10840 |
| 2006 | 3,35608E+11 | 1,15E+10 | 36224479594 | 72,6466167 | 11310 |
| 2007 | 3,47018E+11 | 1,2317E+10 | 38977540019 | 69,2924 | 12130 |
| 2008 | 3,55347E+11 | 1,4546E+10 | 41550057677 | 64,5828 | 12550 |
| 2009 | 3,61032E+11 | 2,6248E+10 | 48473427803 | 72,6474167 | 12600 |
| 2010 | 3,7403E+11 | 2,7771E+10 | 50654732073 | 74,3859833 | 13060 |
| 2011 | 3,84876E+11 | 3,0492E+10 | 48324614363 | 72,9378833 | 13360 |
| 2012 | 3,97962E+11 | 3,1346E+10 | 55041735800 | 77,5359667 | 13060 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 4,09105E+11 | 3,1597E+10 | 60545909351 | 79,3684 | 12780 |
| 2014 | 4,24651E+11 | 3,1944E+10 | 65752857573 | 80,5790167 | 12710 |
| 2015 | 39796217228 | 3,1346E+10 | 55041735800 | 77,5359667 | 11700 |
| 2016 | 40910511310 | 3,1597E+10 | 60545909351 | 79,3684 | 11510 |
| 2017 | 29876567423 | 3,1944E+10 | 65752857573 | 80,5790167 | 11370 |
| 2018 | 29876567423 | 3,1944E+10 | 65752857573 | 80,5790167 | 11450 |

من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للاحصائيات

exch Official exchange rate (LCU per US$, period average)

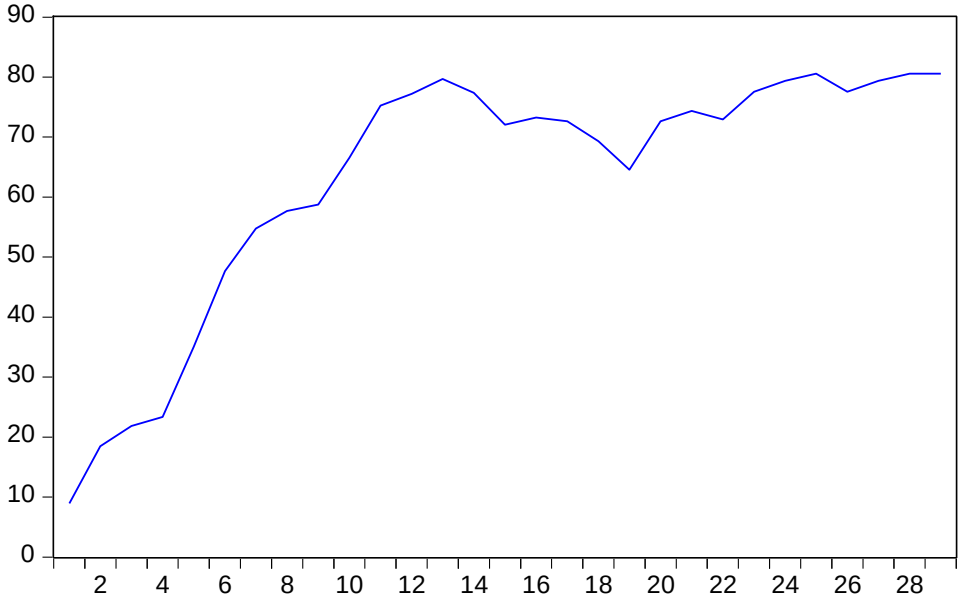


G General government final consumption expenditure (constant 201

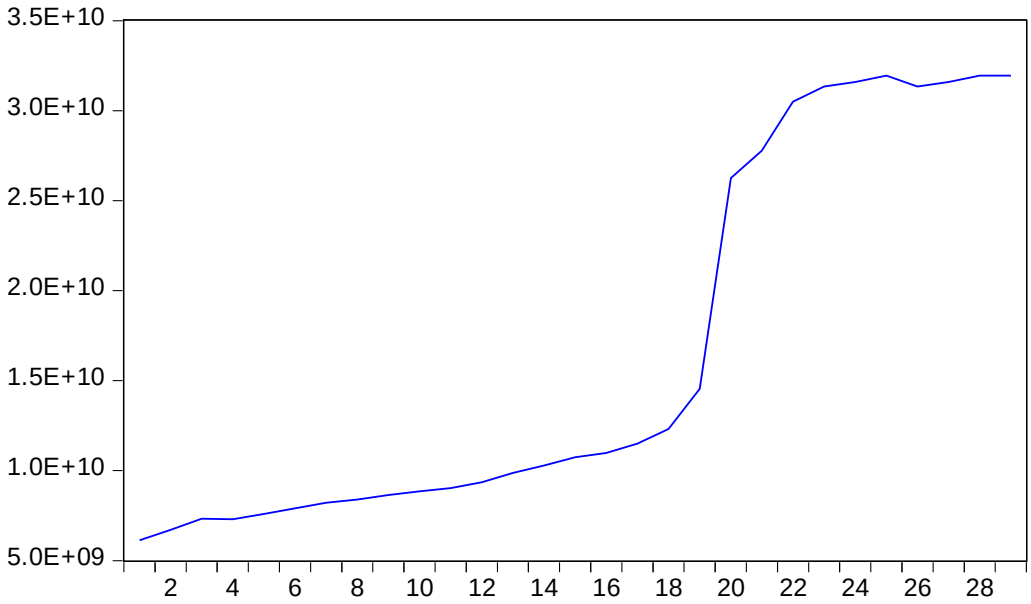

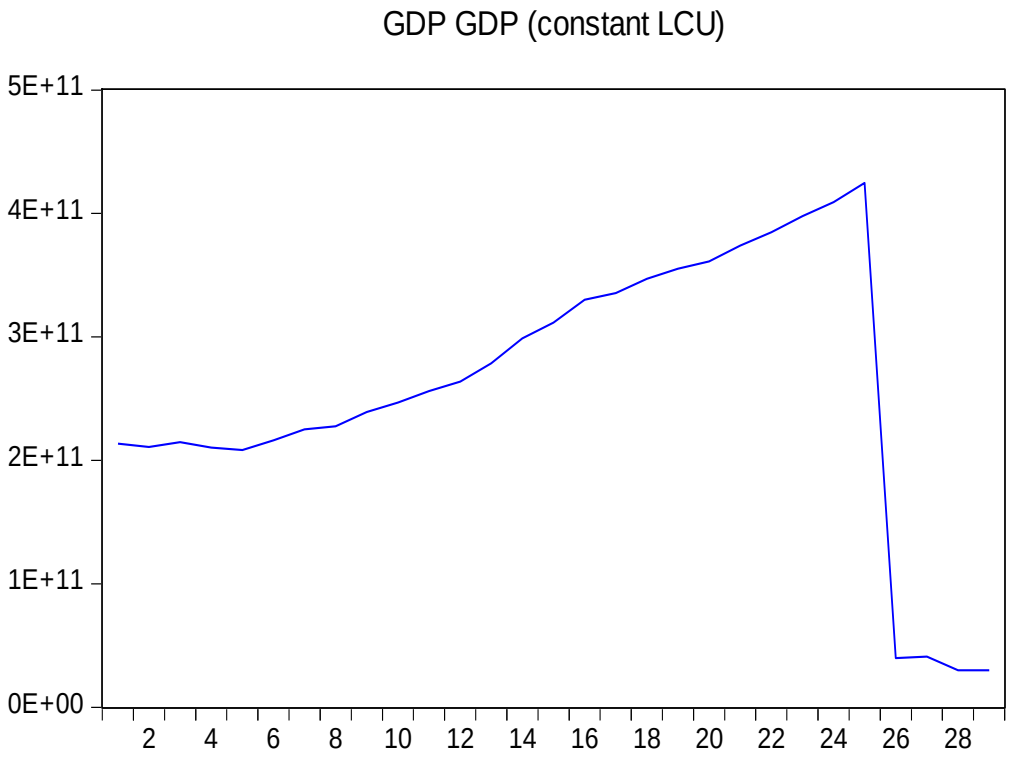
GDP GDP (constant LCU)
5E+11
4E+11
3E+11
2E+11
1E+11
0E+00
2
4
6
8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28

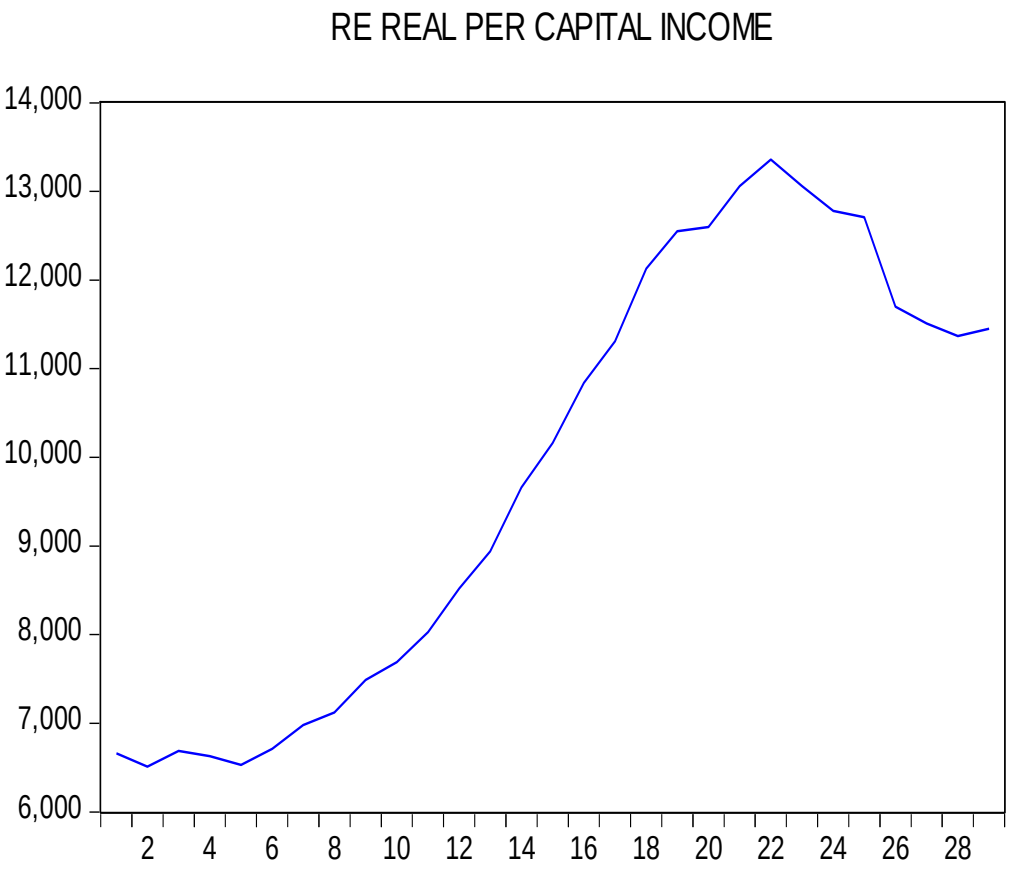
RE REAL PER CAPITAL INCOME
14,000
13,000
12,000
11,000
10,000
9,000
8,000
7,000
6,000
2
4
6
8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28

M Imports of goods and services (constant 2010 US$)
7E+10
6E+10
5E+10
4E+10
3E+10
2E+10
2
4
6
8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28